دراسة في العلاقات العراقية- التونسية وآفاق تطويرها.

أ.د. عبد الحميد العيد الدوساوي

المقدمة:

تعدّ العلاقات العراقية–التونسية علاقات عريقة ممتدة في التاريخ، وهناك إحساس عام في تونس ان الشعب العراقي هو شعب جار على الرغم من بعد المسافة بين المشرق العربي ومغربه.وللعلاقات بين البلدين جذور قوية تعود إلى مواقف العراق الوطنية في الدفاع عن استقلال دول المغرب العربي عمومًا وتونس بشكل خاص في المؤتمرات والمحافل الأممية والدولية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي. تقوم السياسة الخارجية للعراق على قواعد ثابتة استمدت أسسها العامة من روح الدستور، فضلًا على مكانة العراق ودوره في المسرحين الإقليمي والدولي، إذ يحدد المعيار الذي يتّبعه العراق في رسم سياسته الخارجية نمط علاقاته الخارجية مع المحيطين الإقليمي والدولي كسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتبنّي القيام بدور فعّال وايجابي في محاربة التحديات: كالإرهاب والتطرف وغيرها من الأمور التي لها آثار دولية لا تخص العراق لوحده. وقد بات ضرورياً التوصل إلى قناعات واضحة في تحديد المحاور الأساسية لرسم السياسة الخارجية لكي تكون سياسة العراق الخارجية، سياسة واقعية ومنهجية وطويلة الأمد، ولا ترتبط بالسلطة الحاكمة. فيما تستند السياسة التونسية بشكل عام إلى جملة من المبادئ التي تترجم حرص تونس كدولة محبة للسلام ومتعلقة بالشرعية الدولية على تقوية أسباب التفاهم والتسامح والتضامن بين الدول والشعوب كافة، وإضفاء مزيد من العدل والديمقراطية والتوازن في العلاقات الدولية، فضلًا عن تعميم الأمن والاستقرار والرخاء والتقدم لفائدة الإنسانية قاطبة، اذ إنّ تمسّك تونس بإنتمائها العربي والإسلامي المتجذّر فيها وبقيّم التفتّح والتسامح والاعتدال التي عرفت بها على مرّ التاريخ يعتبر جوهر هويّة تونس التي جعلت من هذه المبادئ مثلًا أعلى

أخلاقيّا وسياسيًا يوجّه تحرّكاتها الدبلوماسية حيث تحرص تونس على الدّفاع عن القضايا العربية والإسلامية في مختلف المحافل الدولية وتعمل على دفع مسيرة العمل العربي والإسلامي المشترك.

وإذا كانت الدول تولي علاقاتها الخارجية أهمية بالغة، وتعمد الى تعزيزها بهدف تأمين تحقيق الأهداف والمصالح الوطنية العليا، فان التفاعلات الخارجية بين الدول تعدّ من ابرز ملامح السياسة الخارجية، والتي تعتمد على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، ولذلك فانّ العلاقات العراقية–التونسية الحديثة التي تعود إلى مرحلة ما قبل استقلال تونس عندما كان العراق مسانداً لاستقلال تونس عن فرنسا في الأربعينيات من القرن الماضي، إلاّ أنّها ظلّت علاقات ضعيفة ولم تتطور في المجالات كلّها عدا المجالين الرياضي والثقافي على الرغم من أن تلك العلاقات لم يشبها أي تعكير من البلدين. ويعود سبب اختيارنا لموضوع هذه الدراسة إلى عوامل عدة يأتي في مقدمتها ندرة الدراسات الأكاديمية التي تتناول العلاقات العراقية – التونسية كدراسة مستقلة فضلًا عن أن المكتبة العراقية تفتقر إلى أبحاث شاملة حول هذا الموضوع.ووفقا لذلك ارتأينا دراسة هذا الموضوع وإعطاء صورة واضحة لهذه العلاقات في محاولة لتسليط الضوء على العلاقات بين البلدين ومحاولة بيان وتوضيح ذلك وإمكانية تطويرها في مفردات هذا البحث، والذي ارتأينا تقسيمه إلى:

– مقدمة

– لمحة تاريخية.

– العلاقات العراقية_التونسية قبل العام ٢٠١١م.

– العلاقات العراقية_التونسية بعد العام ٢٠١١م.

– خاتمة.

اولا: لمحة تاريخية.

كانت تونس مستعمرة في العام ١٩٥٤م، تحت الانتداب الفرنسي حتى العام ١٩٥٦م، وهو العام الذي حصلت فيه على استقلالها، وكانت فرنسا تسيطر بصورة

مطلقة على شؤون تونس كافة، حتى انّها كانت تتحدث عن تونس نيابة عنها في المحافل الدولية والأمم المتحدة، وفي تلك المدة ذهب الزعيم (الحبيب بورقيبة)* رئيس الحزب الدستوري الجديد في تونس آنذاك، والذي كان يحارب الاستعمار الفرنسي من أجل الاستقلال إلى نيويورك، وكان الدكتور (محمد فاضل الجمالي)* رئيسًا لوزراء العراق آنذاك، لقد كان (الحبيب بورقيبة) يسعى جاهدًا لان ينجح في عرض قضية تونس قبالة المجتمع الدولي واستقلالها عن الاستعمار الفرنسي، وحاول الدخول إلى مبنى الأمم المتحدة، إلاّ أنّ حراس المبنى منعوه كونه كان رئيس حزب، ولا يحمل صفة رسمية لحضور اجتماعات الأمم المتحدة، وحاول الحبيب بورقيبة إقناع الحراس جاهداً عسى أن يدخل إلى مبنى الأمم المتحدة وعرض مظالم تونس، إلاّ أنّهم لم يسمحوا له بالدخول، وفي تلك الأثناء مرّ الدكتور فاضل الجمالي والوفد العراقي فتساءل عن سبب الضجيج قرب مدخل الأمم المتحدة وأخبروه: أن رئيس الحزب الدستوري التونسي الحبيب بورقيبة يحاول الدخول إلى قاعة اجتماعات الأمم المتحدة، إلاّ أنّه مُنع كونه لا يحمل صفة رسمية[1]. مما جعل ذلك الدكتور فاضل الجمالي الى استدعاء الزعيم الحبيب بورقيبة، وإدخاله مع الوفد العراقي بصفته عضوًا في الوفد العراقي بعد ان وضع شارة على صدره تدل على انّه احد أعضاء الوفد الرسمي العراقي، وتحدث الجمالي قبالة الأمم المتحدة بصفته رئيس الوفد العراقي، وبعد مدة قليلة تحدث الحبيب بورقيبة باسم دولة تونس الحرة، وكان ذلك الحدث حدثًا تحتفظ به، بل وتسجله الذاكرة الجمعية للشعب التونسي، وبعد سنتين من تلك الحادثة وفي العام ١٩٥٦م بالتحديد، حصلت تونس على استقلالها من الاستعمار الفرنسي بفضل المبادرة الجريئة والشجاعة من لدن السياسي العراقي المخضرم الدكتور محمد فاضل الجمالي- رحمه الله- وأصبح الحبيب بورقيبة أول رئيس لها[2]. وقد فتح الاستقلال مجالا واسعًا للدبلوماسية التونسية التي رفعت راية الدفاع عن المصالح التونسية ومبادئ العدل والمساواة والتحرر من الاستعمار والتمييز العنصري. وفي ٢٦ تموز من العام ١٩٥٦م، أوصى مجلس الأمن بقبول تونس عضوًا بالأمم المتحدة[3].

وعلى الرغم من نعت الرئيس الحبيب بورقيبة من القادة العرب بأنه رجل الغرب ورجل أمريكا. لكنه لم يكن كذلك، بل لعلّه أقلّهم تورّطا في الموالاة لهذا الطرف أو ذلك، وأكثرهم حرصًا على استقلالية القرار الوطني، إذ كان يعتقد بأنّ موقع تونس الجغرافي ومصالحها العليا تحتم عليها الارتباط بأوروبا، وخاصّة أوروبا الغربية بأكبر قدر ممكن من دون السقوط في معاداة المجموعة السوفياتية، وبالفعل كانت لتونس علاقات واتفاقات مع دول الكتلة الشرقية، منها ما كان متميزا، مثل تلك التي ربطتها مع دول بلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا، كما كانت تونس من أوّل الدول التي اعترفت بـــ(الصين الشيوعيّة)، وضمن ذلك السياق كان الانتماء للفضاء الفرنكفوني وسيلة لكسر الاحتكارين: اللغوي والثقافي الذي كانت تمارسه فرنسا آنذاك، لأن تلك اللغة كانت نافذة على العالم، وهي ملك لبلدان أخرى لنا معها مصالح، مثل: كندا وبلجيكا وسويسرا فضلا على عديد البلدان الإفريقية[٤].

وعدّت أزمة الخليج أهم اختبار عاشته الدبلوماسية التونسية، وقد أثبتت نتائج الأداء السياسي العربي ذات الصلة بتلك القضية مدى صواب المقاربة التونسية، فقد تمسكت تونس بمبدأ الشرعية الدولية والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية، وخاصة منها: حل القضايا بالطرق السلمية، وعدم استعمال القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للغير، ودعت العراق إلى سحب قواته من الأراضي الكويتية، وأكدت على ضرورة حصر الخلاف في نطاق عربي صرف[٥].

ثانيا– العلاقات– العراقية التونسية قبل العام ٢٠١١م:

يعدّ: التفتح والعقلانية والتسامح وتوطيد قواعد الحوار من أهم قوام ودعائم السياسة الخارجية التونسية، إذ ما علمنا:انّ تحرك تونس الدولي والأممي قد التزم بخيارات ثابتة تجسّدت بالخصوص في التعلّق بميثاق الأمم المتحدة، وما تضمنه من مبادئ سامية تخدم السلم والتفاهم والأمن بين الشعوب، وتدعم قواعد التعاون والتضامن بين الأمم، وتضمن تسخير الجهود في خدمة تنمية عادلة متكافئة، وتؤمن بالشرعية الدولية في تجلياتها السلمية الصادقة، وتدافع عن اعتمادها في التعامل الدولي بشفافية لا تقبل تعدد

الموازين ولا المعاملات الانتقائية[٦]. فقد فتح الاستقلال مجالًا واسعًا للدبلوماسية التونسية التي رفعت راية الدفاع عن المصالح التونسية ومبادئ العدل والمساواة والتحرر من الاستعمار والتمييز العنصري.

وترتبط تونس بعلاقات تاريخية متميّزة مع العراق لم تتأثّر بالظروف والتحوّلات التي شهدها العراق الشقيق

حيث ظلّت تونس البلد العربي الوحيد من بين بلدان العالم القليلة التي لم تغلق سفارتها ببغداد قبل وأثناء الغزو وبعده[٧].

في الحقيقة لقد عرفت العلاقات العراقية–التونسية، والتي أقيمت منذ العام ١٩٥٧م، ونجح التمثيل الدبلوماسي على مستوى فتح السفارات في كلا البلدين لما لذلك من تطورات مهمة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، اذ بلغت العلاقات العراقية–التونسية مستوى مهم من التطوّر، وذلك بتوقيع عشرات الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والثقافية، وكان مشهد علاقات البلدين يظهر مستوى متميز من التعاون والتبادل والتفاهم في مختلف الميادين، على وفق منظور التفهم والتفاعل الايجابيين القائم على مصلحة البلدين، وتكريسًا لروح الإخاء والتواصل القائمة بين الشعبين الشقيقين، وتوثيق الصلات بينهما، فيما أكدت تونس مرارًا على موقفها الداعي لرفع العقوبات المفروضة على العراق إنسانيًا بالنظر إلى الماسي والآثار القاسية التي كان يتعرض لها الشعب العراقي الشقيق، وأبدت بوضوح موقفها الرافض لأحداث الثاني من آب من العام ١٩٩٠م، وما نجم عن ذلك من حرب ضد العراق، والتزمت فيها تونس بموقف المنادي بضرورة حل الأزمة سلميًا، وعبر التفاوض من دون اللجوء إلى استعمال القوة[٨]، كما تنظّم العلاقات بين البلدين العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات للتعاون والبرامج التنفيذية تغطي اغلب القطاعات[٩]. وقد أكدت تونس التزامها التام والمطلق بالقضايا العربية، والسياسية والاجتماعية والاقتصادية كافة، وتبنت المواقف العربية الجماعية حيال مختلف المسائل والإشكاليات، وكذلك التزمت بكافة القرارات والتوصيات التي اقّرتها جامعة الدول العربية[*١٠].أما في إطار تلك الثوابت فلم تدخر تونس جهدًا في خدمة السلم والأمن والاستقرار، ومناصرة القضايا

العادلة في العالم. وقد تجسّد ذلك في العديد من المبادرات، وكان لتونس دورها المهم في إنشاء آلية للوقاية من الخلافات العربية، واعتماد مدونة سلوك تقوم على مناهضة التطرف والعداء*[١١].

لقد سارعت تونس إلى طلب عقد قمة طارئة لبحث أبعاد الأزمة العراقية–الكويتية وكيفية حلها بما يضمن مصلحة الشعبين وسلام المنطقة واستقرارها. ولكنها فوجئت بتحديد موعد تلك القمة في وقت ضيق جدًا ينّم عن تسرّع واستعجال لا يدع مجالاً لإجراء المشاورات والمساعي الضرورية لضمان وافر حظوظ النجاح لتلك القمة، واقترحت تونس تأجيل الموعد ليومين أو ثلاثة لمزيد من التشاور وحسن الإعداد، وكان الرئيس (زين العابدين بن علي) يعتزم الذهاب إلى العراق للاتصال بالرئيس العراقي السابق (صدام حسين) لإقناعه بضرورة التوصّل إلى حلّ يحفظ حقوق أطراف النزاع، ويصون وحدة الأمة العربية. ولكن الطلب التونسي قوبل بالصمت التام، وانعقدت القمة على عجل وأفضت إلى النتائج التي توقعها الرئيس زين العابدين بن علي والتي لم يكن يتمناها، ورفضت تونس المشاركة في تلك القمة، لأنّها كعادتها ترفض توزيع الأدوار المسبقة من دون أن يكون لها دور في صياغة القرار ودراسته[١٢]. وقد لعبت تونس دورًا فعالاً في تقريب وجهات النظر العربية بشان قضايا مهمة وحيوية، خاصة فيما يتصل بالحالة والوضع بين العراق والكويت، ودعت عبر جهود مضنية بذلها الرئيس (زين العابدين بن علي) إلى ضرورة حل الأزمة سلميًا وعبر التفاوض من دون اللجوء إلى استعمال القوة، وذلك لتجاوز الأزمات المرحلية، والتطّلع باتجاه بناء استراتيجيات عربية مستقبلية تعنى بالتنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي[١٣]. أما على المستوى العربي فقد عبّرت تونس في اكثر من مناسبة عن ايمانها العميق بضرورة قيام تكتل اقتصادي عربي قادر على التعامل بندّية مع بقية المجموعات الدولية. وقد عرفت تونس بمواقفها الثابتة في خدمة الوئام العربي ومناصرة قضايا الحق والعدل بالمنطقة، ودعت في أكثر من مناسبة إلى رفع الحظر عن العراق لإنهاء معاناة الشعب العراقي الشقيق. وقد اكد الرئيس السابق (زين العابدين بن علي) في ٢٥ آب من العام١٩٩٩م، على انّ مقومات الأمن والاستقرار بالمنطقة العربية تبقى منقوصة ما دام

الشعب العراقي الشقيق يعاني الحظر المفروض عليه، وما لم يتم الاهتداء إلى الحل الكفيل بإعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي حتى يتبوأ العراق منزلته الطبيعية في محيطيه العربي والدولي[١٤].

لقد كانت الدبلوماسية التونسية لحظة الزلزال العربي دبلوماسية عقلانية، لان النظرة الشمولية لا التجزيئية هي التي كانت وما تزال تصوغ موقفها، إذا ما عرفنا: أنّ تونس آنذاك انحازت في موقفها إلى جوهر الفكرة العروبية لا للحسابات الضيّقة او للمكاسب الظرفية، ذلك أن الانتماء للفضاء العربي في تونس هو انتماء استراتيجي مستقبلي لا يرتهن للطارئ من الأحداث، وللمستجد منها[*]. لقد رفضت السياسة التونسية بحسّها ألاستشرافي ان تكون تونس طرفًا في تكريس الفرقة والانقسام، وهي التي تبذل جهودا مستمرة لتقرب الشقة، وتحقيق التضامن العربي، كما أن تونس لا تقبل إعطاء الشرعية الوهمية للتدخل الأجنبي في قضايا الأمة العربية مهما بلغت الأوضاع من حدة، لأنها تعتقد بأنّ ذلك لا يخدم المصالح العربية العليا، ولا السلم والأمن في المنطقة، وعدّت تبعا لذلك: أن التدويل يزيد القضية تعقيدًا، ويدفع الأطراف الأساسية فيها إلى المزيد من الإصرار والتشدد[١٥].

لذلك كلّه كان تمسك تونس بمبدأ (الشرعية الدولية) مما حتّم ذلك رفض سياسة المكيالين، وهو ما دفع تونس إلى رفض ما كان سيتعرض له الشعب العراقي من خسائر فادحة، وتدمير لقدراته ومصادرة لمستقبله في الوقت نفسه الذي شددت فيه تونس على ضرورة انسحاب القوات العراقية من الأراضي الكويتية. وقد قدمت تونس درسًا في أزمة الخليج تمثل في نكران الذات، لأنه يجب الاعتراف: بأنّه بموقفها المتزن ذلك، والذي عقلن التعاطي مع الأزمة ضحّت بمصالح اقتصادية لولا صبر الساسة فيها وحسن تدبيرها لنعكس ذلك سلبيًا على مسيرتها التنموية.

انّ معاناة العراقيين كانت بمثابة جزء أساس من الملفات التي يصطحبها قادة تونس في زياراتهم التي يقومون بها في مختلف القارات، وكانت حاضرةً لدى استقبال قادة تونس لزعماء العالم في تونس، بل حتى في المناسبات الوطنية، حيث كان الرئيس التونسي حريصًا على التذكير بموقف تونس منها ودفاعه عنها[١٦].

ثالثا– العلاقات العراقية_التونسية بعد العام ٢٠١١م:

لقد كان الاعتقاد: بأنّ الثورة التونسية التي اطاحت بحكم الرئيس (زين العابدين بن علي)* ستجعل سياسة تونس الخارجية تحافظ على المكاسب، وتبني على ما أسبغته الثورة على تونس من سمعة منقطعة النظير بما ينمّي مصداقيتها ويقوي مناعتها ويعطي دفعًا جديدًا لاقتصادها، إلاّ أنّ تونس دخلت مرحلة من التذبذب في الحكم بعد الثورة جعل سياستها الخارجية تتخلى – من حيث تعلم او لا تعلم – عن البعض من ثوابتها تارة بأسم (الثورجية)، وتارة أخرى باسم الانتماءات العقائدية او الواقعية إن لم نقل الميول الشخصية، ومن التناقضات التي شهدناها يمكن أن نذكر ما يلى [١٧]:

ففي حين كانت تونس تتفادى دائما المحورية في علاقاتها الخارجية، وتتمسك بحرية قرارها الوطني، الاّ إنّها أعطت الانطباع بالدخول في سياسة المحاور، ولم تتأكد في البعض منها المصلحة الواضحة لتونس، بل قد تزج بها في قضايا لا تمتّ بصلة لأهدافها الأمنيّة، وفي الوقت الذي كانت فيه تونس تعمل دائمًا على المساهمة في حلّ النزاعات بالطرق السلمية، واتباع سياسة خارجية معتدلة بدأت تسهم في زعزعة الاستقرار بسوريا، وإدخالها في حرب أهلية دامية من دون الاتعاض من الدرس عندما وقفت تونس الى جانب العراق في غزوه للكويت، مما تسبب ذلك لها باحراجات مع عدد كبير من الدول العربية وغير العربية دام لسنوات عدة.

وفي الوقت الذي كانت فيه الدبلوماسية التونسية تتحدث بصوت واحد، وكان جهاز تنفيذها يحظى باحترام الجميع أصبحت الدبلوماسية التونسية منذ الثورة يشوبها التضارب، بل أصبحنا نرى رؤساء أحزاب سياسية يأخذون مبادرات قد تلقي بظلالها على الدبلوماسية الرسمية، وتشكك في مصداقيتها في وقت أصبحت فيها وزارة الشؤون الخارجية عرضة لتقلبات داخلية ولإكراهات خارجية. ومن دون ادنى شك فأنّ الحكومة الحالية، وكذلك السيد رئيس الجمهورية(محمد الباجي قائد السبسي)* عملا منذ الانتخابات التشريعية والرئاسية الأخيرة على تخليص السياسة الخارجية التونسية من بعض الشوائب التي أضرت بها خلال السنوات السابقة المتذبذبة، وكان رئيس

الجمهورية ذو الخبرة المشهود بها في ذلك الميدان يؤكد مرارًا وتكرارًا على تمسكه بالثوابت الأساسية لتونس وبالمبادئ الكونية التي التزمنا بها منذ الثورة، اذ ان التمسّك بثوابت السياسة الخارجية التونسية في الماضي قد خدم تونس ومكّنها من احترام الجميع لها، ومن تعاون مثمر مع دول الشرق والغرب، ومع دول الشمال والجنوب على السواء[١٨].

وفيما تعلق ببحثنا :انّ هنالك علاقات وطيدة قديمة تربط العراق وتونس، حيث أن البلدين ينضويان تحت مظلة الجامعة العربية، وأعضاء في جميع المنظمات الفرعية، ويربطهما اللغة والدين، فضلا على عضويتهما في حركة عدم الانحياز، وموقفهما متطابق في محاربة الإرهاب، ويهدفان إلى تحقيق أماني الأمة العربية في التحرر والتقدم، ويهدفان معًا إلى إيجاد حلّ عادل للقضية الفلسطينية التي هي جوهر الصراع مع المحتل الإسرائيلي، ويسعيان دائما إلى حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية*[١٩].فيما يتواصل التشاور والتنسيق السياسي بين البلدين خصوصا حيث يشمل تقارب مواقفها بشأن عدّة مسائل من أهمّها محاربة الإرهاب.

علما بأنّ السفارة التونسية في بغداد لم تغلق أبوابها إبان الحرب في العام ٢٠٠٣م،على الرغم من الاوضاع الأمنية الصعبة للعراق، وتم ترشيح سفير لتونس (السيد سمير الجماعي)* بدلاً عن درجة القائم بالإعمال السيد(عبد الرؤوف بن حورية)* بعد نجاح ثورة الشعب التونسي[٢٠].

المصالح المشتركة:

يحكم العلاقات التونسية العراقية إطار قانوني ثري يشمل العديد من الاتفاقيات التي تغطي مختلف مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي، وتؤطرها عدة آليات تُعنى بتنظيم هذا التعاون وتقييم مسيرته والبحث عن السبل الكفيلة بدعمه وتطوير[٢١]، وترتبط تونس كذلك مع العراق بمصالح مشتركة أمنية وسياسية للحد من المنظمات الإرهابية والتنظيمات المسلحة والجهات الداعمة للتيارات المتطرفة على أساس أن البلدين يواجهان التهديد الأمني ذاته، وتعمل السفارة العراقية في تونس جاهدة لتقريب

وجهات النظر في ذلك المجال، والسعي إلى تنسيق اتفاق أو توقيع مذكرة أمنية تصب في مصلحة البلدين للحد من ظاهرة الإرهاب. كما يرتبط العراق بمصالح تجارية واقتصادية مع تونس على وفق الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية المبرمة في العام ١٩٧٥م، واتفاقية التعاون الاقتصادي والفني للعام ١٩٧٧م في بغداد، واتفاقية التعاون الاقتصادي والفني للعام ١٩٩٠م[٢٢].

وقد زار وفد تجاري تونسي كبير ضم عددًا من غرفة تجارة وصناعة تونس ورجال اعمال بغداد وكان في استقبالهم السيد (جعفر الحمداني) رئيس اتحاد غرفة تجارة بغداد والسادة اعضاء مجلس ادارة الغرفة، حيث جرت مباحثات بين الجانبين في مقر غرفة تجارة بغداد لتطوير العلاقات التجارية بين البلدين الشقيقين[٢٣]. وقد بدأت العلاقات الثنائية بالتحسّن بعد اجتماعات اللجنة العراقية–التونسية المشتركة في العام ٢٠١٢م، وقد تم رفع رئاسة اللجنة إلى مستوى وزيري الخارجية في البلدين ومن المنتظر عقد دورتها ١٦ خلال الثلاثي الأول من العام ٢٠١٨م.

ودعى رئيس غرفة التجارة العراقية الى فتح خط جوي مباشر بين البلدين وتبسيط إجراءات الحصول على تأشيرات السفر إلى تونس، وكان للشركات التونسية حضور فاعل في السوق العراقية قبل العام ٢٠٠٣م، واليوم تسود اجواء رطبة بين تونس والعراق، وقد بلغ التبادل التجاري ١٣ مليون دولار في العام ٢٠١٧م، فيما تامل تونس في زيادة التبادل التجاري[٢٤]. وقد أدى وفد برلماني تونسي برئاسة السيد (عبد الفتاح مورو)، النائب الأول لمجلس نواب الشعب، زيارة إلى العراق خلال شهر كانون الثاني من العام ٢٠١٦م للمشاركة في الدورة الحادية عشرة لاتحاد برلمانات الدول الإسلامية. فيما قد أكد وزير الخارجية العراقي الدكتور(إبراهيم الجعفري) على أن العلاقات العراقيَّة–التونسيَّة ستشهد صعوداً في المرحلة القادمة، وذلك في أثناء استقباله لوزير الخارجية التونسي السيد (خميس الجهيناوي) الذي صرّح: بأنّ أمن العراق هو أمن تونس، وستُفتَح قريباً الخطوط العراقية في تونس، والخطوط التونسيَّة في بغداد، مبيّنا: أن الحكومة التونسية بصدد النظر بإمكانية رفع التأشيرة عن

العراقيين[٢٥]. وبالفعل بدأت إجراءات ميّسرة لمنح التأشيرات في اطار مجاميع سياحية منظمة، فيما بدا كذلك التفاوض لإعادة تشغيل الخط الجوي المباشر بين بغداد وتونس الذي توقف في الأعوام الماضية. وقد بلغ عدد السياح العراقيين إلى تونس أربعة آلاف سائح في العام ٢٠١٧م[٢٦]. وأكد الدكتور(ابراهيم الجعفري) أيضًا على أنّ "العلاقات العراقيَّة–التونسيَّة ستشهد صعوداً في المرحلة القادمة؛ لوُجُود مصالح مُشترَكة، ورُؤى مُشترَكة، وثقافة مشتركة أيضاً"، مبيّنا: أن "الانتصارات التي تحققها القوات العراقية لم تكن بعيدة عن دعم أشقائنا في تونس، خُصُوصاً أنَّهم جميعاً يشعرون بخطر داعش؛ إذ إنَّ خطر داعش عالميّ وليس محليّاً.. فعناصر داعش جاءوا من الكثير من دول العالم، إلا أنَّ العراقيين يُدركون جيِّداً بأنَّ اؤلئك لا يُمثِّلون بلدانهم أبداً، بل هم تمرَّدوا على بلدانهم"[٢٧].

اما بخصوص اتفاقية تسليم المعتقلين وتبادل السجناء مع تونس فقد قال الجعفري:"هنالك اتفاقيَّة الرياض بشان تبادل المحكومين، وعندما تنتهي المحكوميَّة يجري تسليم المحكوم بشكل طبيعيّ، ونحن دولة دستوريَّة نلتزم باتفاقيَّة الجامعة العربيَّة، ونتعامل على ذلك الأساس، والذين قضوا محكوميَّاتهم نحن مُستعِدون لتسليمهم"، مؤكدًا على أن "الإرهابي هو ليس خطراً علينا فقط كبلد مُستهدَف، بل هو خطر على تونس أيضاً".

وكان وزير الخارجية التونسي السيد (خميس جهناوي) قد أجرى اتصالًا هاتفيًا مع وزير الخارجية العراقي الدكتور(ابراهيم الجعفري)، حيث قدّم تهاني تونس وشعبها للشعب العراقي الشقيق بعد تحرير الموصل من نير داعش[٢٨]. وقال بيان صادر عن وزارة الخارجية انّ وزير الخارجية التونسي قدم التهاني في تلك المناسبة، وأكد دعم تونس لجهود الحكومة العراقية للقضاء على المنظمات الإرهابية التي تهدد أمن واستقرار العراق، واستعادة السيطرة على الأراضي العراقية، فيما أشاد وزير الخارجية العراقي بتأييد تونس لبلده في كفاحه ضد الإرهاب والتطرّف مؤكدًا على أهمّية مواصلة الحوار والتعاون بين الطرفين من أجل مواجهة التهديدات والتحديات الأمنية الحالية، كما أعرب الوزيران عن ارتياحهما لمستوى علاقات الاخوة والتعاون بين البلدين الشقيقين،

وخاصة بعد الزيارة الرسمية التي قام بها السيد (خميس جهناوى) فى يومي ٨ – ٩ اذار من العام ٢٠١٦م الى بغداد، التقى خلالها بكبار المسؤولين العراقيين وعدد مهم من الوزراء في الحكومة العراقية، وكان لها وقع ايجابي في دفع التعاون بين البلدين في جميع المجالات، أبرمت على هامشها مذكرة التفاهم للتعاون بين وزارتي خارجية البلدين لتدريب الإطارات وتبادل الخبرات في المجال الدبلوماسي[٢٩].

وفى ذلك السياق شدّد الجانبان على اهمية رصد نتائج تلك الزيارة، والافادة من الفرص الواعدة والتوقعات بالنسبة للبلدين لتعزيز التعاون الثنائى بينهما[٣٠]، اذا ما علمنا:انّ لتونس موقف ايجابي يتمثل في الدعم الدائم للعراق لتولي المناصب في المنظمات الإقليمية والدولية، اذ تمتاز الحكومة التونسية بالايجابية والموالاة فيما يتعلق بدعم مرشح العراق لتولي المناصب في المنظمات الإقليمية والدولية، وتكون ساندة بشكل دائم لأي منصب[٣١]، وفضلا عن ذلك حصلت زيارة للسيد (فرياد رواندزي)، وزير الثقافة والسياحة والآثار العراقي، إلى تونس في شهر كانون الاول من العام ٢٠١٧م للمشاركة في المؤتمر العشرين لوزراء الثقافة العرب والإشراف على الأسبوع الثقافي العراقي بتونس في إطار تظاهرة "صفاقس عاصمة للثقافة العربية لعام ٢٠١٦." وزيارة السيد (فالح الفيّاض)، مستشار الأمن الوطني العراقي الى تونس يومي ٨و٩ كانون الثاني من العام ٢٠١٨م. فضلا عن زيارة سماحة (السيد عمار الحكيم)، رئيس التحالف الوطني العراقي إلى تونس يوم ٢٤ نيسان من العام ٢٠١٧م.

– الخاتمة:

وفقا للرؤية المبدئية تتضح منهجية تعاطي الدبلوماسية التونسية مع محيطها العربي من إنّها منهجية دبلوماسية تستند إلى دعم منطق السلام، والى حماية مصالح العليا للأمة، والى حصر الخلافات بين مكوناتها في نطاق عربي صرف، والى ان تتولى المجموعة العربية تطويق الأزمات التي تنشب، حيث يعدّ إصرار تونس على الحل العربي، لأنها ترى انّ أي خروج خلاف عن الدائرة العربية وتدويله هو بمثابة هزيمة لكل العرب، ومصادرة لدورهم الإقليمي حاضرًا ومستقبلا، ومؤشرًا على أنهم لم يبلغوا سن الرشد السياسي

ليديروا شانهم الداخلي، مما يفقدهم ذلك قرارهم الوطني والقومي المستقل[٣٢]. وعن طريق استعراض العلاقات العراقية–التونسية يمكن لنا أن نلمس مدى ترابط المصالح المشتركة بين البلدين، حيث أن العراق أقام علاقاته الدبلوماسية مع تونس منذ العام ١٩٥٧م، ووقع أول اتفاقية في العام ١٩٦٢م، وكان آخر اجتماع للجنة العراقية–التونسية المشتركة في العام ٢٠٠٢م، وقع خلالها تجديد بروتوكول التعاون، والذي انشأ تلك اللجنة العليا استنادا لاتفاقية نيسان في العام ١٩٧٥م، ومن ذلك يظهر: أنّ الجانبين لهما اهتمامات مشتركة في تطوير علاقاتهم على مختلف الأصعدة خدمة لمصالحهما المشتركة، حيث أن هنالك اتفاقات تجارية متنوعة عن طريقها وصلت تونس إلى الأسواق العراقية، وكانت من المجهزين الجيدين في نطاق مذكرة التفاهم، كما انّ لتونس علاقات ثقافية واسعة مع العراق، وللبلدين حضور متميز في اغلب فيما تسعى الدولتان إلى تطوير وتكثيف التعاون في كافة المجالات وبما يعود بالنفع على الشعبين الشقيقين.

ABSTRACT:

If the State attaches great importance to its foreign relations and intends to strengthen them in order to ensure the achievement of the highest national goals and interests. External relations between countries are one of the most prominent features of foreign policy, which depends on a combination of internal and external factors, the modern relations between Tunisia and Tunisia, which goes back to the pre-independence of Tunisia, when Iraq was a supporter of Tunisia's independence from France in the 1940s, Although these relations did not cause any disturbance by the two countries, but they remained weak relations did not develop in all areas except the sports and cultural field, which we will determine the reasons and the possibility of development in the vocabulary of research.

* – الحبيب بورقيبة (٣ اب ١٩٠٣ – ٦ نيسان ٢٠٠٠)، الأب المؤسس وأول رئيس للجمهورية التونسية (٢٥ تموز ١٩٥٧ – ٧ تشرين الثاني ١٩٨٧)، عُزل عن الحكم بـــإنقلاب من زين العابدين بن علي، وفُرضت عليه الإقامة الجبرية

في مَنزله كما حُجبت أخباره عن الإعلام حتى وفاته في العام ٢٠٠٠م. اشتهر بإصدار العديد من القوانين التي عدّها البعض مثيرةً للجدل.

[*] – ولد السياسي الكبير الدكتور محمد فاضل الجمالي في بغداد مدينة الكاظمية في العام ١٩٠٣ ، كانت بداية دراسته في مدرسة الإمام الخالصي الكبير، حيث درس علوم الدين واللغة فيها، وحاز ايضا على أول شهادة من دار المعلمين الابتدائية في بغداد ثم شهادة البكالوريوس من الجامعة الامريكية ببيروت في العام ١٩٢٧م ، وحاز على شهادة الدكتوراه في علوم التربية من جامعة كولومبيا في نيويورك في العام ١٩٣٢م ، عين مدرساً في دار المعلمين العالية، ثم عين مديراً عاماً للمعارف العراقية ورئيس التفتيش العام، كان ممثل العراق في حفل تأسيس منظمة الأمم المتحدة عفي العام ١٩٤٥م، وهو الحدث المهم في حياته السياسية ومسيرة الدبلوماسية العراقية. رأس الوزارة مرتين، وكان وزيرا للخارجية لمدة طويلة. دخل تونس في العام ١٩٦٢م، بدعوة من الحكومة التونسية، وكان صديقا ومستشارا للرئيس الحبيب بورقيبة، حيث عمل استاذا جامعيا في كليتي: الآداب والشريعة وأصول الدين. توفي في تونس عن عمر ناهز (٩٧) ، ودفن في العاصمة التونسية.

[١] – مصطفى الحديثي يوم خدع العراق الامم المتحدة من اجل تونس، مدونات الجزيرة على الرابط:

[٢] – ناجي الزبيدي، فاضل الجمالي وتحرير تونس، جريدة الزمان في ١٨كانون الثاني من العام ٢٠١٦م.

[٣] – الهادي جلاب، حول العلاقات الخارجية لتونس في الفترتين الحديثة والمعاصرة، الارشيف الوطني التونسي.

[٤] – المصدر السابق نفسه.

[٥] – حميدة نعنع، بن علي العقل في زمن العاصفة، دار كتابات، بيروت،لبنان، بلا، ص٢٢٣

[٦] – سامي الشريف وصلاح الدين بوجاه، بن علي خيار المستقبل، سنباكت للنشر، تونس ،اكتوبر ١٩٩٩، ص٦٠

[٧] – العلاقات التونسية مع بلدان المشرق العربي، منشورات وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية التونسية، على الرابط:
HTTPS://WWW.DIPLOMATIE.GOV.TN/

[٨] – عبد الرحمن مطر،تونس بن علي، شرعية الانجاز، ط١، مطبعة جوهر الشام، دمشق،٢٠٠١م، ص١٣٩

[٩] – من أرشيف وزارة الخارجية العراقية، الدائرة العربية.

[*] – لقد كان العراق منذ نهاية السبعينات داعما لانتقال الجامعة العربية من مصر الى تونس، بعد زيارة الرئيس المصري الأسبق أنور السادات إلى إسرائيل. وفعلا انتقلت الجامعة العربية إلى تونس، وبقيت فيها لسنوات، ومن ثم عادت الى القاهرة في نهاية الثمانينات.ينظر: حامد شهاب، تونس الخضراء تعيد ترميم العلاقات مع العراق على الرابط:
http://middle-east-online.com/?id=243757

[١٠] – عبد الرحمن مطر،تونس بن علي، شرعية الانجاز،ط١، مطبعة جوهر الشام، دمشق،٢٠٠١م، ص١٣٥.

[*] – وفي هذا السّياق يتنزّل عهد قرطاج للتسامح في حوض البحر الأبيض المتوسط الذي صدر بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في ٢١ نيسان من العام ١٩٩٥م والذي أكّد أنّه " لا سبيل إلى إحلال السّلام بين البشر بدون سلام بين القناعات السياسية أو الدينية" كما احتضنت تونس العديد من الندوات الدولية حول موضوع حوار الحضارات أبرزها :

- الندوة الدولية "الحوار بين الحضارات : التنظير والتنفيذ" يومي ١٢ ــ ١٣ تشرين الثاني من العام ٢٠٠١م، والتي صدر عنها "بيان تونس"الذي يدعو إلى إعتماد الحوار بين الحضارات كمبدأ من مبادىء القانون الدولي بإعتباره ضرورة قصوى من ضرورات الحياة في ظلّ السلام العادل.

- الندوة الدولية "الإسلام والسلام" من ١٥ إلى ١٧ نيسان من العام ٢٠٠٣م، التي أصدرت "بيان تونس للسلام" الذي جاء فيه ترحيب بالدّعوة الموجّهة للحكومة التونسية قصد إنشاء منتدى تونس للسلام بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، يُعنى برصد ما يُبذل من جهود لتكريس قيم السلم في العالم ويعمل على الإسهام في نشر ثقافتها وترسيخ

أسسها في الفكر وفي السلوك، ينظر: العلاقات التونسية مع بلدان المشرق العربي، منشورات وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية التونسية، على الرابط:HTTPS://WWW.DIPLOMATIE.GOV.TN/

[11] – سامي الشريف وصلاح الدين بوجاه، بن علي خيار المستقبل، سنباكت للنشر، تونس ،تشرين اول ١٩٩٩، ص٦١

[12] – حميدة نعنع، بن علي العقل في زمن العاصفة، دار كتابات، بيروت،لبنان، بلا،ص٢٢٤

[13] – عبد الرحمن مطر،تونس بن علي، شرعية الانجاز،ط١، مطبعة جوهر الشام، دمشق،٢٠٠١م، ص١٣٦.

[14] – سامي الشريف وصلاح الدين بوجاه، بن علي خيار المستقبل، سنباكت للنشر، تونس ،اكتوبر ١٩٩٩، ص٦٣

* – وللتذكير فان لتونس إسهام كبير في رواج الثقافة العربية الإسلامية والحضارة والفنون والعمران من خلال أعلامها ورموزها من أمثال ابن خلدون وإبن عرفة وابن عاشور ومناراتها التاريخية كالقيروان وجامع الزيتونة الذي لعب ومازال يلعب دورا دينيا وعلميّا وثقافيا طلائعيّا أسهم في نشر الدين الإسلامي واللّغة العربية في منطقة المغرب العربي وحوض البحر الأبيض المتوسّط.

ويبقى العنصر العربي الإسلامي بخصوصيته التونسية العنصر الجوهري في هويّة تونس من حيث تمظهره في أبسط جزئيّات الحياة اليومية للتونسي ومن حيث فاعليته في تحريك كلّ أبعاد الدولة الحديثة التي تعرف نفسها في دستورها بأنّها " دولة عربية مسلمة" على أساس الإنتماء الروحي والحضاري. هذا إلى جانب الحرص على ترسيخ ثقافة التسامح في المناهج التربويّة وإحلال الديمقراطية والتعددية السياسية والاعتراف بالآخر في كنف الاحترام المتبادل وضمان حقّ الاختلاف. ينظر: العلاقات التونسية مع بلدان المشرق العربي، مصدر سبق ذكره.

[15] – حميدة نعنع، بن علي العقل في زمن العاصفة، دار كتابات، بيروت،لبنان، بلا،ص٢٢٤

[16] – حميدة نعنع، بن علي العقل في زمن العاصفة، دار كتابات، بيروت،لبنان، بلا،ص٢٢٦

* – زين العابدين بن علي (٣ أيلول ١٩٣٦ –)، رئيس الجمهورية التونسية منذ ٧ تشرين الثاني ١٩٨٧ إلى ١٤ كانون الثاني ٢٠١١، وهو الرئيس الثاني لتونس منذ استقلالها عن فرنسا في العام ١٩٥٦م بعد الحبيب بورقيبة، عين رئيسًا للوزراء في تشرين الأول من العام ١٩٨٧ ثم تولى الرئاسة بعدها بشهر في تشرين الثاني ١٩٨٧ في انقلاب غير دموي حيث أعلن أن الرئيس بورقيبة عاجز عن تولي الرئاسة وقد أعيد انتخابه وبأغلبية ساحقة في كل الانتخابات الرئاسية التي جرت، وآخرها كان في ٢٥ تشرين الاول من العام ٢٠٠٩م.

[17] – علي حشانة، السياسة الخارجية التونسية ..ماذا فعلنا بثوابتها؟ على موقع الدبلوماسي التونسي في ٤ نيسان ٢٠٠٥م.

* – الباجي قائد السبسي أو محمد الباجي بن حسونة قائد السبسي (سيدي بوسعيد ، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٦) سياسي و محامي تونسي. هو رئيس حزب نداء تونس. تقلّد العديد من المناصب الوزارية في عهد الحبيب بورقيبة، ثم عاد للساحة السياسية بعد الثورة التونسية. وترشح لإنتخابات الرئاسية في العام ٢٠١٤ امام نظيره الرئيس المنتهية ولايته المنصف المرزوقي وانتخب بنسبة ٥٥.٦٨% رئيساً سادساً للبلاد متفوقا على نظيره الرئيس المنتهية ولايته المنصف المرزوقي الذي حصل على نسبه ٤٤.٣٢%. تسلم مهام منصبة رسمياً في الحادي والثلاثين من كانون الاول لعام ٢٠١٤ ميلادية

[18] – المصدر السابق نفسه.

* – كما تحرص الدبلوماسية التونسية على إبراز القيم السمحة لديننا الحنيف والدّفاع عنه إزاء الحملات المغرضة ومحاولات التشويه التي يتعرّض لها في الخارج حيث كانت تونس من أوائل الدول التي دعت إلى حوار الثقافات ونبّهت إلى ضرورة مقاومة مظاهر التطرّف بإعتباره العدوّ الأوّل لقيم التسامح وخروجا عن روح الدين وتعاليمه والى أهمّيّة فهم الآخر في إزالة أسباب الخلاف والنزاع بما يوفّر الظّروف الملائمة لإرساء السّلم والأمن في العالم.

[19] – من أرشيف وزارة الخارجية العراقية، الدائرة العربية.

[*] – نجا عبد الرءوف بن حورية القائم بالأعمال التونسى فى بغداد من محاولة اغتيال تعرض لها قرب مقر السفارة التونسى فى منطقة الاسكان غربى بغداد. وذكرت مصادر مطلعة أن بن حورية كان يستقل سيارته قرب ساحة اللقاء وعند نزوله إلى مقر السفارة تعرض لاطلاق نار مكثف من قبل مجهولين وجري تبادل لإطلاق النار بين حراسه الشخصيين وحراس مبني السفارة من جانب والمهاجمين الذين فروا الي جهة مجهولة ،على الرابط:

www.ahram.org.eg/archive/Arab-world/News/14809.aspx

[20] – توفي السفير التونسي لدى العراق سمير الجماعي يوم الخميس٢٠١٦/١٢/٨م بحسب ما أفادت به وسائل اعلام تونسية. وذكرت وسائل اعلام تونسية، ان الجماعي قد توفي بعد صراع مع المرض.،من أرشيف وزارة الخارجية العراقية، الدائرة العربية.

[21] – العلاقات التونسية مع بلدان المشرق العربي، منشورات وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية التونسية، على الرابط:
HTTPS://WWW.DIPLOMATIE.GOV.TN/

[22] – من أرشيف وزارة الخارجية العراقية، الدائرة العربية.

[23] – ينظر الى الرابط:

[24] – كلمة سعادة السفير التونسي في بغداد االسيد ابراهيم الرزقي في الذكرى ٦٢لاستقلال تونس.

[25] – السومرية نيوز.

[26] – كلمة سعادة السفير التونسي في بغداد االسيد ابراهيم الرزقي في الذكرى ٦٢لاستقلال تونس.

[27] – المصدر السابق نفسه.

[28] - La Tunisie félicite l'Irak pour la libération de Mossoul du...
https://www.espacemanager.com/la-tunisie-felicite-lirak-pour-la-liber...

[29] – العلاقات التونسية مع بلدان المشرق العربي، منشورات وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية التونسية، على الرابط:
HTTPS://WWW.DIPLOMATIE.GOV.TN/

[30] – كلمة سعادة السفير التونسي في بغداد االسيد ابراهيم الرزقي في الذكرى ٦٢لاستقلال تونس.

[31] – من أرشيف وزارة الخارجية العراقية، الدائرة العربية.

[32] – حميدة نعنع، بن علي العقل في زمن العاصفة، دار كتابات، بيروت،لبنان، بلا،ص٢٢٥

[33] – من أرشيف وزارة الخارجية العراقية، الدائرة العربية.